

Distr.: General
22 September 2016
Arabic
Original: English

مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد



الدورة السابعة المستأنفة

فيينا، ١٤-١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦

البند ٤ من جدول الأعمال

المساعدة التقنية

المساعدة التقنية المقدمة دعماً لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة

الفساد

مذكرة من الأمانة

أولاً - مقدمة

١ - يشكّل التنفيذ الفعّال لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد تحدياً للدول الأطراف، وقد يتطلب إجراء تغييرات كبيرة في الأطر التشريعية والسياساتية والترتيبات المؤسسية ونظام العدالة الجنائية والخدمة المدنية. ولتقديم مساعدة تقنية تلي، على وجه الخصوص، الاحتياجات التي استبانها الدول من خلال آلية استعراض تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد أهمية محورية في تنفيذ الاتفاقية تنفيذاً ناجحاً ومتسقاً.

٢ - وتقدّم هذه الوثيقة لمحة عامة عن الجهود التي بذلها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (المكتب) لتلبية الاحتياجات المستبانة من المساعدة التقنية والطلبات المقدمة منذ أن أعدت الأمانة مذكرتها بشأن المساعدة التقنية المقدمة دعماً لتنفيذ الاتفاقية (CAC/COSP/2015/2) من أجل الدورة السادسة لمؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية التي عُقدت في سانت بطرسبرغ، الاتحاد الروسي، من ٢ إلى ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. وهي تسلط الضوء على أنشطة المساعدة التقنية المنفّذة بين آب/أغسطس ٢٠١٥، حينما قدّمت المذكرة السالفة الذكر، وآب/أغسطس ٢٠١٦.



ثانياً - إطار تقديم المساعدة وموارده

٣- واصل المكتب تقديم مجموعة واسعة من أنشطة المساعدة التقنية المصممة تبعاً للاحتياجات على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني، واستحداث طائفة متنوعة من الأدوات لتلبية طلبات الدول الأعضاء المتزايدة. وقدّمت تلك المساعدات ضمن إطار البرنامج المواضيعي المعني بتدابير مكافحة الفساد والاحتيايل الاقتصادي والجرائم المتعلقة بالهوية، ومن خلال عدة مشاريع عالمية^(١) وإقليمية^(٢) ووطنية.

٤- وتماشياً مع قراري المؤتمر ٤/٣ و١/٤، يراعي المكتب فيما يقدّمه من مساعدة تقنية لتنفيذ الاتفاقية مدى أهمية تقديم مساعدة تقنية قطرية متكاملة ومنسقة تتولى قيادتها البلدان المتلقية، ويتبع المكتب في ذلك نهجاً ذا ثلاثة مستويات (عالمي وإقليمي ووطني)، ضماناً للتضافر والنجاعة. وقد شدّد المؤتمر، في قراره ١/٦، على أهمية سد الاحتياجات ذات الأولوية من المساعدة التقنية المستدامة في إطار الاستراتيجيات القطرية. ودعا مقدّمي المساعدة التقنية إلى أخذ تلك الأولويات بعين الاعتبار، إمّا لوضع برامج مساعدة تقنية جديدة وإمّا لإدماجها في البرامج الجارية.

٥- ومع إنجاز مزيد من البلدان استعراضاتها، استبين عدد كبير من الاحتياجات من المساعدة التقنية فيما يتعلق بالفصل الثالث (التجريم وإنفاذ القانون) والفصل الرابع (التعاون الدولي) من الاتفاقية.^(٣) وإلى جانب ذلك، كثيراً ما تلقى المكتب، قبل عملية الاستعراض وأثناءها، طلبات مساعدة تقنية تتعلق باستكمال الاستعراض وكذلك بالثغرات أو الاحتياجات الموضوعية التي تبدت أثناء عملية الاستعراض.

٦- ويسعى المكتب جاهداً لضمان حضوره على نطاق عالمي، كي يكون قادراً على الاستجابة لطلبات المساعدة التقنية على نحو فعال. فالموظفون العاملون في المقر يرفدون بموظفين ميدانيين في المناطق التي يشد فيها الطلب على المساعدة. كما أنّ لدى المكاتب الميدانية التابعة للمكتب طائفة متنوعة من البرامج القطرية المتعلقة بمكافحة الفساد أو بمسائل لها صلة بذلك.

(١) من هذه المشاريع: "صوب نظام عالمي فعال لمكافحة الفساد"؛ و"العمل المشترك صوب نظام عالمي لمكافحة الفساد"؛ وبرنامج الموجهين المعنيين بمكافحة الفساد؛ ومبادرة استرداد الموجودات المسروقة (ستار).

(٢) تشمل هذه المشاريع المشروع الإقليمي لمكافحة الفساد في منطقة المحيط الهادئ، المشترك بين المكتب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج المكتب لمنطقة الساحل (٢٠١٣-٢٠١٧).

(٣) ترد معلومات مفصلة عن الاحتياجات من المساعدة التقنية المنبثقة من الاستعراضات القطرية في مذكرة الأمانة بشأن ذلك الموضوع (CAC/COSP/IRG/2016/13).

٧- ويعمل مستشارو المكتب الميدانيون المختصون بمكافحة الفساد كجهات وصل محورية لتقديم المساعدات التقنية المتعلقة بمكافحة الفساد على الصعيدين الإقليمي والقطري. إذ يوفر هؤلاء المستشارون خبرة فنية يمكن الاستعانة بها على وجه السرعة على الصعيدين القطري والإقليمي لتسهيل تقديم الإرشادات الموقعية إلى الدول الأطراف التي تطلب المساعدة على تدعيم تشريعاتها ومؤسستها في سبيل تنفيذ الاتفاقية. والمستشارون المختصون بمكافحة الفساد هم في وضع يمكنهم من استبانة الاحتياجات الإقليمية والقطرية ومن تقديم المساعدة المتبغاة، التي يرد ذكرها في كل أجزاء هذا التقرير، على الصعيد القطري ودون الإقليمي والإقليمي. وهم يؤدون دوراً مهماً في تدعيم التنسيق الإقليمي وتشجيع التعاون فيما بين بلدان الجنوب وإشراك جميع قطاعات المجتمع وتسهيل تبادل الممارسات الجيدة، مما يهيئ إمكانية تبادل المعارف والخبرات بصورة مستديمة على الصعيد الثنائي والمتعدد الأطراف والإقليمي.

٨- وفي الوقت الحاضر، ثمة مستشارون ذوو مسؤوليات إقليمية موجودون في فيجي (منطقة المحيط الهادئ)، وتايلند (جنوب شرق آسيا وجنوبها)، وجنوب أفريقيا (لأفريقيا الشرقية والجنوبية)، والسنغال (غرب أفريقيا ووسطها)، ومصر (للشرق الأوسط وشمال أفريقيا)، وبنما (لأمريكا الوسطى والكاربي)، والنمسا (للدول النامية الجزرية الصغيرة). وثمة مستشاران آخران ذوا اهتمام قطري موجودان في موزامبيق والسلفادور. وقد يفضي انخفاض الموارد الخارجة عن الميزانية المتاحة لبعض هذه المناصب إلى إجراء المكتب تغييرات في برنامج المستشارين الإقليميين في السوق القادمة.

ثالثاً - التنسيق والتعاون في مجال تقديم المساعدة التقنية

٩- نظراً لازدياد الطلب على تقديم المساعدة التقنية، اعتمد المكتب نهجاً استراتيجياً محدّد الأولويات في تقديم تلك المساعدة، يستهدف التنسيق والتعاون مع سائر مقدّمي المساعدة والمنظمات الدولية.

١٠- وواصل المكتب أيضاً إسهامه في المناقشات السياساتية المتعلقة بمكافحة الفساد في المحافل الإقليمية والدولية. فضمن إطار الأمم المتحدة، شارك المكتب بنشاط في المناقشات حول خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما فيها المناقشات المتعلقة باستحداث مؤشرات قابلة للقياس بشأن الهدف ١٦، المتعلق بالتشجيع على إقامة مجتمعات مُسالمة لا يهتمش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات.

١١- ولدى صوغ وتنفيذ مشاريع وبرامج المساعدة التقنية في مجال مكافحة الفساد، يسعى المكتب جاهداً إلى تفادي ازدواجية الجهود وإلى بناء أوجه تضافر مع كيانات داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها. ويشمل هذا التنسيق مبادرة استرداد الموجودات المسروقة (ستار) المشتركة بين المكتب والبنك الدولي، وتنفيذ مشاريع مشتركة أو منسقة لمكافحة الفساد مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في منطقة المحيط الهادئ وعلى الصعيد العالمي.

١٢- كما يتعاون المكتب وينسق مع عدة منظمات دولية أخرى، منها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والرابطة الدولية لأجهزة مكافحة الفساد ومجموعة السبعة ومجموعة العشرين ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) ورابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان) وأمانة الكومنولث ومكتب العدل الأوروبي (يوروجست) والجماعة الكاريبية والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (السادك) والمركز الدولي لاسترداد الموجودات ومنظمة معاهدة حلف الأطلسي ومجموعة الدول المناهضة للفساد التابعة لمجلس أوروبا ومعهد بازل للحكومة ومؤسسة الشفافية الدولية والمنظمة العالمية للبرلمانيين المناهضين للفساد (غوباك).

١٣- وشارك المكتب في الاجتماع الثاني والعشرين للفريق العامل المعني بالشفافية ومكافحة الفساد التابع للجماعة الاقتصادية لآسيا والمحيط الهادئ، الذي عقد في ليما في شباط/فبراير ٢٠١٦ وفي جولة الحوار الاستطلاعي الثالثة التي نظمتها تلك الجماعة في آب/أغسطس ٢٠١٦.

١٤- وواصل المكتب أيضاً تعاوناً مع "غوباك" لتعزيز دور البرلمانيين في مكافحة الفساد، بوسائل منها المشاركة في مؤتمر "غوباك" السادس وفي حدث خاص نُظّم على هامش مؤتمر الدول الأطراف المعقود في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. وإلى جانب ذلك، اشترك المكتب مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و"غوباك" في استضافة حلقات عمل لأعضاء البرلمان عقدت في فيجي في عام ٢٠١٥، وفي جزر كوك وفيجي وكيريباتي وناورو وبالاو في عام ٢٠١٦ من أجل التوعية بالاتفاقية وبدور البرلمانات الرقابي في تنفيذها. ونوقشت وأعدت مدونات متخصصة لقواعد سلوك البرلمانيين والقادة. كما قدم المكتب دعماً للمفوضية المستقلة لمكافحة الفساد في موريشيوس في مجال صوغ مدونة قواعد سلوك للبرلمانيين. وفي ناورو، دعم المكتب جهوداً لاعتماد مدونات قواعد قيادية للبرلمانيين وأقرها البرلمان الوطني.

١٥- وواصل المكتب شراكتته مع الرابطة الدولية لنقابات المحامين دعماً لجهود الرابطة المتعلقة بنزاهة القضاء. وحضر المكتب اجتماعاً لفريق خبراء عُقد في لندن، وشارك في حلقة نقاش حول نزاهة القضاء نُظمت ضمن إطار مؤتمر الرابطة السنوي الذي عقد في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥. وشارك المكتب أيضاً في ملتقى جنيف السنوي السادس للقضاة والمحامين، الذي استضافته اللجنة الدولية للقانونيين في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، وقدم مساهمة تتعلق بمساءلة القضاة ومكافحة الفساد من أجل إعداد دليل للممارسين بشأن مساءلة القضاة.

١٦- وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، شارك المكتب في الاجتماع السنوي للمجلس الاستشاري المعني بالفساد، التابع للاتحاد الأفريقي، وقدم مساهمة بشأن خطة ذلك المجلس الاستشاري الاستراتيجية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٩.

١٧- ويواصل المكتب تعاونه الوثيق مع عدد من منظمات وكيانات القطاع الخاص، بما فيها اتفاق الأمم المتحدة العالمي ومجموعة العشرين المعنية بالأعمال التجارية والمنتدى الاقتصادي العالمي. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، شارك المكتب في حلقة نقاش رفيعة المستوى عقدت في برلين ضمن إطار مؤتمر معني بمستقبل استدامة الشركات والاتفاق العالمي في أوروبا، استضافته شبكة الاتفاق العالمي الألمانية. كما دعم المكتب تنظيم الاجتماع السنوي لعام ٢٠١٦ لفريق آسيان العامل المعني بنزاهة الأعمال التجارية، بالتعاون مع شبكة آسيان المعنية بالمسؤولية الاجتماعية للشركات.

١٨- وواصل المكتب أيضاً عمله مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بدعم من رابطة موظفي منظومة الأمم المتحدة، للترويج لإدماج مكافحة الفساد في برجة مساعدات الأمم المتحدة الإنمائية. ووفر المكتب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حلقات عمل لأفرقة الأمم المتحدة القطرية المعنية بإدماج تدابير مكافحة الفساد في برامج الأمم المتحدة الخاصة بأوكرانيا وجمهورية مولدوفا والفلبين.

رابعاً- أبرز جوانب المساعدة التقنية المقدمة

ألف- المساعدة المتعلقة بعملية التصديق على الاتفاقيات والانضمام إليها

١٩- واصل المكتب ترويجه للتصديق على الاتفاقيات والانضمام إليها من خلال أنشطة توعوية ودعوية محددة الهدف على الصعيدين السياسي والتشريعي، وكذلك بتقديم مساعدة تقنية إلى

البلدان التي لم تصبح بعدُ دولاً أطرافاً في الاتفاقية. وقد انضمت توفالو إلى الاتفاقية في ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، كما صدّقت نيوزيلندا عليها في ١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

٢٠- وعقب ما قام به المكتب من عمل دعوي للتصديق على الاتفاقية وما نظمه من حلقات عمل بهذا الشأن، تتخذ بلدان كثيرة، خصوصاً في آسيا ومنطقتي الكاريبي والمحيط الهادئ، خطوات للتصديق على الاتفاقية أو الانضمام إليها. وتعزيزاً للجهود الدعوية المبذولة في منطقة الكاريبي، عُقدت حلقة عمل إقليمية ثانية بشأن الخطوات الممهدة للتصديق لصالح بربادوس وبليز وسانت فنسنت وغرينادين وسانت كيتس ونيفيس، بالتنسيق مع أمانة الجماعة الكاريبية. كما عُقدت حلقتنا عمل بشأن التصديق لصالح تونغا وساموا، أفضت إحدهما إلى إنشاء لجنة دائمة معنية بمكافحة الفساد في تونغا، تتضمن مهامها معالجة المسائل المتعلقة بالانضمام إلى الاتفاقية.

باء- أدوات المساعدة التقنية التي تسهّل تقديم المساعدة

٢١- على الصعيد العالمي، واصل المكتب إعداد وتعميم أدلة إرشادية وأدوات أخرى تعالج احتياجات ممارسي مكافحة الفساد فيما يتعلق بخصوصية الجوانب والتحديات والسياسات والممارسات الجيدة المرتبطة بتنفيذ الاتفاقية.

٢٢- فعلى هامش مؤتمر الدول الأطراف الذي عقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، استُهل توزيع "الدليل المرجعي للممارسات الجيدة في مجال حماية المبلغين". وهذا الدليل يساعد الدول الأطراف على تنفيذ المادة ٣٣ والفقرة ٤ من المادة ٨ من الاتفاقية. وهو متاح بالإنكليزية والفرنسية ويجري حالياً ترجمته إلى الإسبانية والعربية. وإلى جانب ذلك، استُهل نشر الأداة الحاسوبية المسماة "الاستراتيجيات الوطنية لمكافحة الفساد: دليل عملي لإعدادها وتنفيذها" أثناء دورة المؤتمر السادسة المعقودة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، وقد جرى تنزيلها ٦٠٤٨ مرة حتى الآن. ويجري حالياً ترجمتها إلى الإسبانية والعربية والفرنسية.

٢٣- ومن أجل معالجة احتياجات الجزر الصغيرة، واصل المكتب إعداد دليل مرجعي يراعي خصيصاً التحديات المطروحة والممارسات المستجدة في مجال الاشتراء والفساد في الدول النامية الجزرية الصغيرة، سوف يُنشر في أواخر عام ٢٠١٦.

٢٤- وثمة أداة مرجعية أعدها المكتب، عنوانها "دليل التنفيذ وإطار التقييم بشأن المادة ١١ من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد"، تُرجم إلى الإسبانية والعربية والفرنسية. وقد جرى

تنزيل هذا الدليل، ومنشورات أخرى تتعلق بنزاهة القضاء، أكثر من ٢٠٠٠٠ مرة في عام ٢٠١٥.

٢٥- وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، أطلق المكتب دورة جديدة للتعلّم الإلكتروني في مجال مكافحة الفساد، تتألف من نميظتين منفصلتين. النميظة الأولى، المعنونة "مدخل إلى مكافحة الفساد"، تقدم لمحة عامة عن الاتفاقية. والنميظة الثانية، المعنونة "منع الفساد"، تُمكن المتعلم من اكتساب معرفة أكثر تقدماً بتدابير المنع وهاتان النميظتان متاحان حالياً بالإنكليزية والعربية، ويجري ترجمتهما إلى الإسبانية والفرنسية.^(٤)

٢٦- وثمة أداة تفاعلية للتعلّم الإلكتروني موجهة إلى القطاع الخاص، عنوانها "مكافحة الفساد"، أصبحت الآن متاحة بـ ٢١ لغة. وقد أعدت بالاشتراك بين المكتب ومبادرة الاتفاق العالمي من أجل تعزيز فهم القطاع الخاص للاتفاقية ولبدء الاتفاق العالمي العاشر الخاص بمكافحة الفساد. وقد التحق بهذه الدورة حتى الآن أكثر من ٢٠٠٠٠٠ مستعمل، وبلغ عدد الذين اجتازوا التقييم الختامي بنجاح وحصلوا على شهادة بذلك ما يزيد على ١٨٠٠٠٠ مستعمل.^(٥)

٢٧- وأصدر المكتب في أيار/مايو ٢٠١٦، بالتشارك مع سلوفاكيا وإدارة عمليات حفظ السلام التابعة للأمانة العامة، مذكرة إرشادية تقنية بشأن الجريمة المنظمة عبر الوطنية وإصلاح قطاع الأمن. وقد أقر أعضاء فرقة العمل المشتركة بين الوكالات والمعنية بقطاع الأمن هذه المذكرة، التي أعدت تحت قيادة المكتب بهدف مساعدة الممارسين على إدماج تدابير مكافحة الجريمة المنظمة والفساد في سياق إصلاح قطاع الأمن.

٢٨- واستمر نجاح بوابة الأدوات والمعارف المرجعية المتعلقة بمكافحة الفساد ("تراك")، التي أنشأها المكتب في عام ٢٠١٢. وتلقت صفحات البوابة ٥٥٥٣٠ زيارة في الفترة بين آب/أغسطس ٢٠١٥ وآب/أغسطس ٢٠١٦. وتحتوي المكتبة القانونية للبوابة على نصوص قوانين وتحليلات فقهية ومعلومات عن سلطات مكافحة الفساد من ١٧٦ دولة. وهي تحتوي الآن على ما مجموعه ٥٦٠٦٨ حكماً قانونياً. وتستضيف "تراك" أيضاً الموارد المرجعية للمبادرة الأكاديمية لمكافحة الفساد وبوابة للقطاع الخاص.

(٤) الدورة متاحة في الموقع الشبكي www.unode.org/elearning/frontpage.jsp.

(٥) <http://thefightagainstcorruption.org/certificate>.

النزاهة في مجال الرياضة

٢٩- واصل المكتب عمله مع اللجنة الأولمبية الدولية والمركز الدولي للأمن الرياضي بشأن عدد من المشاريع والمبادرات. وأجرى المكتب، بالتعاون مع اللجنة الأولمبية الدولية، دراسة مستفيضة بشأن تجريم التلاعب بالمسابقات الرياضية، ونشر في حزيران/يونيه ٢٠١٦ الكتيب المعنون " *Model criminal law provisions for the prosecution of competition manipulation: booklet for legislators* " (أحكام نموذجية للقانون الجنائي بشأن الملاحقة القضائية للجرائم التلاعب بالمسابقات: كتيب للمشرعين). وفي آب/أغسطس ٢٠١٦، أصدر الدليل المرجعي للممارسات الجيدة في التحقيق في قضايا التلاعب بنتائج المباريات، الذي أعده المكتب بالتشارك مع المركز الدولي للأمن الرياضي من أجل مساعدة موظفي أجهزة إنفاذ القانون والمنظمات الرياضية على التحقيق في التلاعب بنتائج المباريات.

٣٠- وأعد المكتب برنامجاً تدريبياً يستند إلى الدليل المعنون "استراتيجية لدرء الفساد في الأحداث الجماهيرية الكبرى"، من أجل تزويد الجهات المعنية بالمعارف والأدوات الضرورية للتصدي لخطر الفساد في تنظيم أي حدث جماهيري كبير، مثل استضافة مسابقة رياضية كبيرة، بما يتوافق مع الممارسات الجيدة المتبعة على الصعيد الدولي. وهذه المواد التدريبية متاحة باللغة الإنكليزية في الموقع الشبكي للمكتب، وسوف تضاف صيغة روسية لها في أواخر عام ٢٠١٦.

٣١- وثمة مناقشات جارية مع عدد من المنظمات الرياضية بشأن تعزيز التعاون في المجالات المتعلقة بالمنع والإنفاذ والتوعية. وفي حزيران/يونيه ٢٠١٦، نظم المكتب دورة تدريبية لوكلاء نيابة من البرازيل وموظفين في أجهزة إنفاذ القانون فيها ضمن إطار حلقة عمل نظمتها الإنتربول واللجنة الأولمبية الدولية، من أجل مكافحة الفساد في مجال الرياضة. وفي بنما، قدم المكتب دعماً لإعداد تقييم لأخطار غسل الأموال في قطاع كرة القدم.

جيم- المساعدة المقدمة لاستبانة الثغرات في تنفيذ الاتفاقية وتحديد الاحتياجات من المساعدة التقنية

٣٢- وفقاً للإطار المرجعي والمبادئ التوجيهية لآلية استعراض التنفيذ، نظم المكتب دورات تدريبية لتعريف جهات الوصل في الدول الأطراف المستعرضة والخبراء الحكوميين من الدول المستعرضة بأحكام الاتفاقية وبالمنهجية المتبعة في عملية الاستعراض.

٣٣- وفي السنة الماضية، قدم المكتب دعماً لعدة بلدان، منها بالاو وجزر سليمان وجزر كوك وجزر مارشال وجمهورية تنزانيا المتحدة وفانواتو وفيجي وكيريباتي وموريشيوس وميكرونيزيا (ولايات-الموحدة) وناورو، من أجل التحضير للدورة لآلية الاستعراض باستيفاء قائمة التقييم الذاتي المرجعية فيما يخص أحكام الفصل الثاني و/أو الفصل الخامس. وفي السلفادور، دعم المكتب استكمال التقييم الذاتي الخاص بأحكام الفصلين الثاني والخامس من الاتفاقية، بغية التشجيع على إدخال تعديلات تشريعية لمعالجة الثغرات المستبانة حتى قبل إجراء الاستعراض. ولاستخدام نتائج التقييم كأساس لوضع استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد.

٣٤- واستناداً إلى الدروس المستفادة، انخرط المكتب في اتباع نهج أكثر استباقية في العمل مع البلدان بشأن متابعة عمليات الاستعراض. وأعدت خطط عمل وطنية محددة الأولويات، تستند إلى نواتج الاستعراضات، ويجري حالياً استخدامها كإطار لصوغ برامج المساعدة التقنية الرامية إلى مكافحة الفساد في عدة بلدان.

٣٥- وسعى المكتب إلى إشراك أوساط مقدمي المساعدة التقنية الأوسع في متابعة عملية الاستعراض. وفي كثير من الأحيان، دُعيت الجهات المانحة، أو الأفرقة الموجودة للتنسيق بين الجهات المانحة، إلى المشاركة في الحوارات المعقودة أثناء الزيارات القطرية أو في الاجتماعات المعقودة بعد ذلك. وكان هذا مفيداً في تزويد الجهات المانحة برؤية معمقة لاحتياجات المساعدة التقنية المستبانة أثناء عملية الاستعراض.

٣٦- وفي غانا، على سبيل المثال، نظم المكتب مؤتمراً التقى فيه مقررو سياسات من المؤسسات المعنية بمكافحة الفساد والوزارات والمجتمع المدني والشركاء الإنمائيين لصوغ خطة عمل تنفيذية لمواجهة التحديات المستبانة من خلال عملية استعراض التنفيذ. وفي سري لانكا، سهل المكتب عقد حلقة عمل لمقرري السياسات وللجهات المعنية الحكومية وغير الحكومية من أجل ترتيب أولويات التدابير اللازمة وتحديد الهيئات المعنية والموارد اللازمة والأطر الزمنية لتنفيذ التوصيات المنبثقة من عملية استعراض التنفيذ.

دال- المساعدة التشريعية المقدمة لإدماج أحكام الاتفاقية في التشريعات الوطنية

٣٧- يتلقى المكتب بانتظام طلبات من الدول تُلمس فيها المساعدة على تحسين تشريعاتها الرامية إلى منع الفساد ومكافحته، وتستند في كثير من الأحيان إلى التوصيات المنبثقة من الاستعراضات القطرية. ففي منطقة المحيط الهادئ، مثلاً، قدم المكتب إلى جزر سليمان مساعدة على صياغة قانونها الخاص بالحق في المعلومات وسياستها المتعلقة بذلك، وفي صوغ

قانون جديد لمكافحة الفساد. كما قدم المكتب إلى بالاو وفيجي مساعدة في مجال مراجعة قوانينها وإجراءاتها الخاصة بتيسير الوصول إلى المعلومات، وإلى فانواتو في مجال التوعية بشأن قانون الحق في المعلومات والسياسة المتعلقة بذلك. وفي كمبوديا، سهل المكتب إجراء مشاورات بين الجهات المعنية الوطنية بشأن صوغ مدونة قواعد أخلاقية للإدارة العمومية.

٣٨- وقدم المشروع الإقليمي لمكافحة الفساد في منطقة المحيط الهادئ، المشترك بين المكتب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مساهمة مالية لانتداب خبير متخصص في القانون لدى وزارة العدل في ولايات ميكرونيزيا الموحدة، وفي تعيين موظف مختص بالحق في المعلومات في فانواتو، بتمويل مشترك مع الحكومة.

٣٩- وفي بوركينافاسو، قدم المكتب دعماً للحكومة الانتقالية في جهودها الرامية إلى تدعيم هيئتها المعنية بمكافحة الفساد، بتسهيله إجراء تقييم مؤسسي لتلك الهيئة من قبل سلطات مكافحة الفساد في السنغال والنيجر. وعقب ذلك التقييم، دعم المكتب عملية صوغ إطار قانوني جديد، اشتملت على تنظيم حلقة عمل للجهات المعنية شارك فيها خبراء قانونيون زائرون من مؤسسات نظيرة في السنغال وغينيا وكوت ديفوار والنيجر. وأفضى مشروع القانون، الذي اعتمد في عام ٢٠١٦، إلى إجراء عدد من الإصلاحات وإلى تدعيم الصلاحيات التحقيقية للهيئة العليا لمراقبة أجهزة الدولة ومكافحة الفساد واستقلالية تلك الهيئة.

٤٠- وبناء على طلب الهيئة المستقلة لمكافحة الفساد في منغوليا، قدم المكتب مشورة بشأن قانون البلد المتعلق بالعفو. وعقب ذلك، قرر البرلمان استبعاد بعض الجرائم المتعلقة بالفساد من أحكام ذلك القانون.

٤١- وقدم المكتب دعماً للهيئة المعنية بالشفافية وتيسير الوصول إلى المعلومات في بنما من أجل إعداد وتقديم مشروع قانون بشأن إقرارات الذمة المالية والإثراء غير المشروع، من خلال سلسلة مؤلفة من ١٠ جلسات عمل عقدتها طائفة منوعة من الجهات المعنية من بين المؤسسات العمومية والمجتمع المدني. وسهل المكتب أيضاً، في عامي ٢٠١٥ و ٢٠١٦، عقد عدة جلسات صياغة تشريعية لإعداد تعديلات على المدونة الموحدة للقواعد الأخلاقية وعلى قانون العقوبات. وكان يُقصد من تلك التعديلات أن تكون جزءاً من قانون أوسع لمكافحة الفساد يقوم بإعداده مكتب نائب رئيس جمهورية بنما. كما ساعد المكتب في عام ٢٠١٦ على صياغة قانون للخدمات الاستخباراتية سوف يشتمل على أحكام خاصة بمكافحة الفساد.

٤٢- وفي عام ٢٠١٦، عقد المكتب سلسلة حلقات عمل خاصة بصياغة التشريعات في الجمهورية الدومينيكية من أجل المضي قدماً في تنفيذ التوصيات المنبثقة من استعراض التنفيذ،

من خلال إعادة صياغة أجزاء من قانون العقوبات وقانون الرشو عبر الوطني، مما أفضى إلى إعداد مشروع قانون يتناول غسل الأموال والتعاون الدولي بالمعنى المقصود في الفصل الرابع من الاتفاقية. وإلى جانب ذلك، قُدمت تعليقات واقتراحات تتعلق بقانون مصادرة الموجودات بدون الاستناد إلى إدانة، الذي اعتمد في تموز/يوليه ٢٠١٦، بناء على طلب مجلس الشيوخ.

٤٣- وفي السلفادور، سهّل المكتب، في تموز/يوليه ٢٠١٦، إنشاء فرقة عمل معنية بصياغة التشريعات تهدف إلى صياغة أول قانون بشأن تبادل المساعدة القانونية وتسليم المجرمين. كما سهّل المكتب، في آذار/مارس ٢٠١٦، عقد حلقة عمل بشأن صياغة التشريعات في غواتيمالا من أجل تعديل قانون الأمانة.

هاء- المساعدة على تدعيم الأطر المؤسسية والسياساتية الوطنية وقدرة السلطات الوطنية على منع الفساد ومكافحته بصورة فعالة

التحري عن جرائم الفساد وملاحقتها قضائياً

٤٤- وقرّ المكتب تدريباً لبناء قدرة المؤسسات المتخصصة على التحقيق في جرائم الفساد وملاحقتها قضائياً بنجاح. وشمل التدريب مواضيع مثل إدارة التحريات والتحقيقات، وعمليات التفتيش والحجز، وتحليل الوثائق، والتحريات والتحقيقات المالية، وعمليات مراجعة الحسابات، وأساليب التحري الخاصة، وأساليب الاستجواب، والمحاسبة لأغراض الاستدلال الجنائي، ومهارات الدفاع في المحاكمات، وإدارة القضايا.

٤٥- وقرّ المكتب أيضاً لوحدات الاستخبارات المالية في عدة دول تدريباً على أساليب التحليل المالي. وعلى وجه الخصوص، قامت وحدة الاستخبارات المالية في فيجي بدور الموجه لوحدات الاستخبارات المالية في بالاو وجزر سليمان جزر مارشال وكيريباتي وميكرونيزيا (ولايات-الموحدة) وناورو، تدعيماً لقدرتها على مكافحة غسل الأموال. وقدم المكتب دعماً لبناء القدرات في عدة بلدان من أجل كشف جرائم غسل الأموال والتحقيق فيها وملاحقتها قضائياً بنجاح. وأطلق المكتب ورابطة المحيط الهادئ للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات برنامجاً تجريبياً لتبادل موظفي مراجعة الحسابات بين كيريباتي وفيجي. كما وقرّ المكتب للمفوضية العليا المشرفة على سوق الأوراق المالية في بنما تدريباً على تعزيز الشفافية وأساليب غسل الأموال وأسباب الفساد.

٤٦- وقدم لموزامبيق دعم متواصل اشتمل على تدريب لوكلاء نيابة عامة وقضاة صلح بشأن عناصر جرائم الفساد واستخدام أساليب مكافحة غسل الأموال في قضايا الفساد.

واستُكمل ذلك التدريب بتوفير موجهين موقعيين وخدمات استشارية بشأن قضايا معينة تتعلق بتحقيقات جنائية محددة.

٤٧- وأعد منهاج تدريبي بشأن التحقيق في قضايا الفساد وغسل الأموال واسترداد الموجودات، لصالح مؤسسة تدريب وكلاء النيابة العامة في بنما، أفضى إلى ملاحظات قضائية جديدة بشأن اتهامات تتعلق بجرائم فساد وغسل للأموال. وفي عام ٢٠١٦، قدم المكتب تدريباً بشأن منع وكشف جرائم غسل الأموال للمفوضية المنشأة حديثاً للإشراف والرقابة على الكيانات غير المالية في بنما، والتي تتولى الرقابة على الكازينوهات والوكالات العقارية والمناطق الحرة ومكاتب توثيق العقود وشركات المحاماة. وفي السلفادور، واصل المكتب توفير التدريب على مكافحة غسل الأموال لأعضاء النيابة العامة وضباط الشرطة، بمن فيهم رؤساء جميع الوحدات المتخصصة ذات الصلة.

٤٨- وعلى الصعيد الإقليمي، نظم المكتب في جنوب شرق آسيا حلقة عمل بشأن حماية المبلغين والشهود، عقدت في نيسان/أبريل ٢٠١٦. كما عُقدت في حزيران/يونيه وأيلول/سبتمبر ٢٠١٦ حلقتا عمل مشاهتان، أولاهما لصالح الدول النامية الجزرية الصغيرة، والثانية لصالح بلدان غرب أفريقيا دعماً لجهود الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وشارك المكتب أيضاً في حدث استضافته المبادرة الإقليمية لمكافحة الفساد في كرواتيا في أيار/مايو ٢٠١٦. أمّا على الصعيد الوطني، فقد أسهم المكتب في حلقة عمل استضافتها مؤسسة الشفافية الدولية، وعُقدت في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، لمناقشة مشروع القانون المتعلق بحماية المبلغين الذي اعتمد لاحقاً. كما قدّم المكتب إلى جزر سليمان مساعدة في مجال صياغة التشريعات بشأن قانون لحماية المبلغين، في تجاوب مباشر مع تنفيذ توصية منبثقة من عملية استعراض التنفيذ.

٤٩- وفي السلفادور، أُعد برنامج قطري مدته ثلاث سنوات كمتابعة للتوصيات المنبثقة من دورة الاستعراض الأولى وتحضيراً لدورة الاستعراض الثانية. وكان هذا البرنامج فعالاً في تحسين التعاون بين المؤسسات؛ إذ عقدت اجتماعات منتظمة للمضي قدماً في صوغ واعتماد سياسات مكافحة الفساد ولوضع إطار قانوني لمكافحة الفساد. وقدّم المكتب دعماً لإعداد دليل عملي بشأن إجراءات التشغيل النموذجية للأمانة المعنية بالمسؤولية المهنية لأعضاء الجهاز القضائي، التي أنشئت حديثاً.

٥٠- وفي إندونيسيا، واصل المكتب، من خلال المشاريع المتعلقة بمكافحة الفساد، تقديم الدعم إلى أجهزة إنفاذ القانون، بما فيها المفوضية المعنية بالقضاء على الفساد، في مجال تعزيز

قدراتها وجرّفتها وشفافيتها. وفي عام ٢٠١٦، وفر المكتب، بالتعاون مع التحالف المعني بالنزاهة، تدريباً لموظفي المفوضية الإندونيسية للقضاء على الفساد وتعزيز نزاهة الشركات من أجل وضع استراتيجية لإشراك القطاع الخاص في مكافحة الفساد.

٥١- وفي تيمور-ليشتي، يعمل المكتب منذ عام ٢٠١٤ على تقديم الدعم إلى مفوضية مكافحة الفساد وغيرها من أجهزة إنفاذ القانون من أجل تعزيز قدراتها وجرّفتها من خلال برامج تدريب متخصصة، وكذلك لوضع استراتيجية وطنية لمكافحة الفساد وتدعيم السياسات والتشريعات المناهضة للفساد. وفي عام ٢٠١٦، أجرى المكتب تقييماً لقدرات المفوضية وحضّر لتنفيذ التوصيات المنبثقة من استعراض التنفيذ.

٥٢- وفي مصر، واصل المكتب تقديم المساعدة من أجل تدعيم الإطار القانوني والمؤسسي لمكافحة الفساد تحت مظلة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد. وقُدمت مساعدة لزيادة القدرة على كشف حالات الفساد وملاحقة مرتكبيها قضائياً واستعادة الموجودات المسروقة. وفي آذار/مارس ٢٠١٦، نظم المكتب حلقة عمل لمناقشة وتعزيز القدرة الوطنية على تقييم تنفيذ وتأثير استراتيجية مصر الوطنية لمكافحة الفساد ورصدهما والإبلاغ عنهما.

٥٣- واستمر المكتب في تقديم الدعم لنيجيريا من خلال مشروع وطني لمكافحة الفساد يهدف إلى تقديم دعم فعال لأنشطة التنسيق وصوغ السياسات والتشريع، من خلال ما يلي: اتباع نهج قائم على شواهد علمية؛ وتدعيم القدرات المؤسسية والعملياتية لدى أجهزة مكافحة الفساد الرئيسية، وكذلك لدى جهازي الشرطة والقضاء، مع التركيز على التعاون؛ وتعزيز المساءلة والشفافية وإشراك المجتمع المدني في مكافحة الفساد.

٥٤- وفي أفغانستان، شرع المكتب في نيسان/أبريل ٢٠١٥ في تنفيذ مشروع لتحديث الأطر المعيارية والسياساتية لمكافحة الفساد، بدعم الجهود الرامية إلى جعل أحكام قانون العقوبات الوطني متوافقة مع أحكام الاتفاقية وإلى صوغ استراتيجية وطنية محدثة لمكافحة الفساد وإلى إنشاء إطار لتنسيق السياسات بين الأجهزة. وفي إطار هذه الجهود، قدمت مساعدة تقنية وخدمات تدريبية تتعلق بمراجعة قانون العقوبات الجديد وتحديثه، ضمناً لتوافقه مع أحكام الاتفاقية.

٥٥- وفي باراغواي، سهّل المكتب وضع استراتيجية لمكافحة الفساد في القطاع العام، تهدف إلى منع وكشف ومكافحة الفساد في الأجهزة الحكومية، وهي الآن تنتظر موافقة الحكومة عليها. وفي بنما، قدم المكتب دعماً للأكاديمية الإقليمية لمكافحة الفساد في أمريكا الوسطى والكاربي، كما قدم مساعدة تقنية وخدمات تدريبية إلى حكومات في المنطقة.

وفي كولومبيا، ساعد المكتب الحكومة على تدعيم نظامها القانوني والرقابي المناهض للفساد بتوفير التدريب على أساليب التحري والتحقيق.

٥٦- وفي جمهورية تنزانيا المتحدة، قدم المكتب دعماً لتحديد أولويات متابعة التوصيات المنبثقة من الاستعراض وتخطيط تلك المتابعة. وعلى وجه الخصوص، ونظراً لاعتبار تدعيم مهارات الدفاع في المحاكم واحدة من الأولويات، نظم المكتب سلسلة أنشطة لبناء قدرات أعضاء النيابة العامة وقضاة الصلح، أفضت، حسبما ذكر في التقارير، إلى مزيد من النجاح في قبول الأدلة المستندية في المحاكمات المتعلقة بجرائم الفساد.

منع الفساد

٥٧- تلقى الأمين العام إشعارات من ١٠١ دولة طرف بتعيين ما مجموعه ١٧٢ سلطة مختصة يمكن أن تساعد دولاً أطرافاً أخرى على صوغ وتنفيذ تدابير محددة لمنع الفساد، حسبما تقتضيه الفقرة ٣ من المادة ٦ من الاتفاقية. وثمة قائمة محدثة بالسلطات والأجهزة الحكومية المختصة متاحة في دليل إلكتروني (www.unodc.org/compath_uncac/en/index.html).

٥٨- وعلى الصعيد الإقليمي، قدمت مشورة خبراء إلى إثيوبيا وأفغانستان وبوركينا فاسو وتيمور-ليشتي وجزر سليمان والصومال وغواتيمالا، من خلال المستشارين الإقليميين وموظفي المقر بشأن صوغ الإطار المفاهيمي لهيئات مكافحة الفساد ودورها وصلاحتها وصياغة قوانين منشئة لهيئات متخصصة في مكافحة الفساد.

٥٩- واستمر المكتب، لدى تقديم دعمه لهيئات مكافحة الفساد وغيرها من الجهات المعنية، في تيسير ودعم التعاون وتبادل أدوات التعلم فيما بين بلدان الجنوب. فمن خلال المشروع المشترك بين المكتب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لصالح منطقة المحيط الهادئ، مثلاً، أسهم موظفون لدى أجهزة مكافحة الفساد في بابوا غينيا الجديدة وتيمور-ليشتي في مناقشات مع حكومة جزر سليمان بشأن إنشاء هيئتها المعنية بمكافحة الفساد. كما قدم المكتب لهيئات مكافحة الفساد في إندونيسيا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وكمبوديا وميانمار دعماً لصوغ استراتيجيات بناء القدرات.

٦٠- وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، قدم المكتب دعماً لبدء تنفيذ مشروع جديد لمكافحة الفساد في كولومبيا، من شأنه أن يساعد القطاع الخاص على تدعيم جهوده في مجال منع الفساد ومكافحته، وعلى توحيد الجهود مع القطاع العام في مجال الترويج لبيئة سوقية أكثر تنافسية وشفافية.

٦١- ومنذ آب/أغسطس ٢٠١٥، قدم المكتب دعماً لـ ١٢ دولة طرفاً في مجال استحداث أو تنقيح استراتيجياتها الخاصة بمكافحة الفساد. وعلى وجه الخصوص، نظم المكتب حلقة عمل وقدم مساعدة بشأن إعداد قانون لمكافحة الفساد وصوغ استراتيجية لمكافحة الفساد في جزر سليمان وفانواتو. كما دعم المكتب وضع استراتيجيات لمكافحة الفساد في أفغانستان وأوكرانيا وبنما وجزء كوك والسلفادور ونيجيروا وهنغاريا. وساعد المكتب أيضاً السلطات في تونس على تخطيط خطواتها المقبلة للانتهاء من إعداد مشروع الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، الذي يراعي التوصيات المنبثقة من عملية استعراض التنفيذ. وأخيراً، قدم المكتب لمفوضية مكافحة الفساد في ناميبيا دعماً في مجال مراجعة وتنقيح استراتيجيتها الخاصة بمنع الفساد.

٦٢- وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، قدّم المكتب دعماً للحلقة الدراسية المعنية بالشفافية، التي نظمتها بنما وشبكة أمريكا اللاتينية لتعزيز الشفافية وتيسير الوصول إلى المعلومات، والتي قدّمت فيها عروض إيضاحية لممارسات جيدة في مجال الحكومة المفتوحة وتيسير الوصول إلى المعلومات. وفي آب/أغسطس ٢٠١٥، قدّم المكتب إلى موريشيوس دعماً في تنظيم دورة تدريب متقدم للموظفين المعنيين بالنزاهة لكي يناقشوا التحديات المطروحة بشأن النزاهة ويستحدثوا مدخلات يساهمون بها في عدة أدوات تعزيز النزاهة، التي ستُنجز في عام ٢٠١٦. وانتدب المشروع الإقليمي المشترك بين المكتب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمكافحة الفساد في منطقة المحيط الهادئ خبيراً استشارياً وطنياً إلى لجنة الحسابات العمومية التابعة لبرلمان فانواتو لكي يساعدها على أداء أدوارها ومسؤولياتها.

٦٣- وقدّم المكتب إلى الجزائر ومصر ودولة فلسطين مساعدة في مجال تحديث وتحسين نظمها الخاصة بالإفصاح عن الموجودات (إقرارات الذمة المالية). وفي بنما، نظم المكتب سلسلة حلقات عمل صغيرة لصالح فرقة العمل المشترك بين المؤسسات والمعنية بصياغة التشريعات من أجل تعزيز قدرات الموظفين في مجال تعديل قانون الإعلان عن الموجودات. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، يَسّر المكتب تنظيم حلقة عمل لصالح سلطات من السلفادور بشأن مقارنة الممارسات المتعلقة بالإعلان عن الموجودات في ضوء الطعن الدستوري المتعلق بقانون الأمانة المعتمد حديثاً. وفي غواتيمالا، عقد المكتب، في آذار/مارس ٢٠١٦، حلقة عمل لموظفي مكتب المراقب العام تناولت مقارنة الممارسات المتبعة بشأن الإعلان عن الموجودات وكشف جرائم الإثراء غير المشروع. ونُظمت حلقة عمل مماثلة لصالح السلطات في غرينادا في تموز/يوليه ٢٠١٦، في ضوء الاستفتاء الوشيك على الدستور الجديد الذي يتضمن أحكاماً بشأن تضارب المصالح.

٦٤ - واستمر المكتب في تنفيذ مشاريع وطنية، تضمنت أجزاء تتعلق بنزاهة القضاء، في بلدان مثل إثيوبيا وتونس ومصر ونيجيريا. وفي كوسوفو،^(٦) نفذ المكتب مشروعاً، أُنجز في نيسان/أبريل ٢٠١٦، قدم دعماً لجهازي النيابة العامة والقضاء في مجال تدعيم قدرتهما على معالجة المسائل المتعلقة بالنزاهة وأخلاق المهنة والتحقيقات التأديبية وعلى تعزيز التنسيق بين الأجهزة من أجل مكافحة الفساد.

٦٥ - وأطلق في السلفادور مشروع جديد، يتضمن ركناً يتعلق بنزاهة جهازي القضاء والنيابة العامة. وفي مصر، شكلت مبادئ بنغالور بشأن سلوك الجهاز القضائي ومعايير دولية أخرى أساساً لبناء القدرات ولوضع مدونة لقواعد السلوك القضائي اعتمدها جهاز القضاء. وفي ميانمار، دعم المكتب تقييماً للآليات الحالية لضمان نزاهة القضاء، كما دعم صياغة توصيات لمراجعة مدونة قواعد السلوك القضائي وإنشاء مفوضية قضائية.

٦٦ - وفي عام ٢٠١٦، أطلق المكتب مشروعاً عالمياً جديداً لتدعيم نزاهة القضاء ولمساعدة الدول على تنفيذ المادة ١١ من الاتفاقية ومبادئ بنغالور بشأن سلوك الجهاز القضائي. ويهدف هذا المشروع، ضمن جملة أمور، إلى إنشاء شبكة عالمية معنية بنزاهة القضاء، تتألف من كبار أعضاء الأجهزة القضائية في جميع أنحاء العالم، وتستعين بخبرات وتجارب الرابطات الوطنية والإقليمية للقضاة وأعضاء النيابة العامة وموظفي الإدارة القضائية. وفي تموز/يوليه ٢٠١٦، عقد في عمان اجتماع إقليمي لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بشأن هذا الموضوع. وكمتابعة لهذا الاجتماع، اشترك المكتب في رعاية الاجتماع الوزاري الخامس للشبكة العربية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد، الذي عقد في تونس في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦. وسوف يُعقد في وقت لاحق من عام ٢٠١٦ اجتماعان إقليميان آخران في بنما وتايلند لمناقشة التحديات والأولويات الإقليمية في مجال نزاهة القضاء، وكذلك توسيع وتطوير شبكة عالمية بشأن نزاهة القضاء.

٦٧ - وفي بنما وتونس وفيت نام وكينيا، دعم المكتب مشاريع لتعزيز نزاهة الشرطة ومساعدتها على تنفيذ تدابير لمكافحة الفساد، بوسائل منها وضع مدونات وطنية لقواعد السلوك. وفي السلفادور، يَسِّر المكتب صياغة إجراءات نموذجية لتشغيل الأمانة المعنية بالمسؤولية المهنية المنشأة حديثاً ضمن إطار الشرطة المدنية الوطنية، وكذلك قواعد إجرائية

(٦) ينبغي فهم جميع الإشارات إلى كوسوفو، الواردة في هذه الوثيقة، في سياق قرار مجلس الأمن ١٢٤٤ (١٩٩٩).

لتنظيم العمل المشترك بين الشرطة وقوات الدفاع. وفي تونس، عقد المكتب دورة تدريبية لأجهزة إنفاذ القانون بشأن النزاهة ومنهجيات تعزيز القواعد الأخلاقية لقوات الشرطة.

٦٨- وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، استضاف المكتب وجهاز الشرطة الوطنية في النيجر اجتماعاً إقليمياً لبلدان منطقة الساحل بشأن مكافحة الفساد، بما فيه الفساد داخل أجهزة الشرطة. وشارك المكتب أيضاً في مؤتمر إقليمي نظمته المفتشية العامة للشرطة الوطنية البنمية في آذار/مارس ٢٠١٦، تناول الممارسات الجيدة والمبادرات الجديدة في مجال منع الفساد.

٦٩- ونظم المكتب عدة أحداث تدريبية بشأن مكافحة الفساد في أجهزة الجمارك. فعقدت في بنما، في شباط/فبراير ٢٠١٦، حلقة عمل بشأن التصدي للتهريب وتدعيم تدابير مكافحة الفساد في أمريكا الوسطى، التقى فيها ممثلون عن أجهزة البلد المعنية بالجمارك والنقل البحري وشؤون القناة من أجل زيادة فهمهم لخريطة توزع مخاطر الفساد. وعقدت في آذار/مارس ٢٠١٦ حلقات عمل مشاهمة لموظفين من السلفادور وغواتيمالا وكوستاريكا ونيكاراغوا وهندوراس. وفي تموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠١٦، نظم المكتب حلقة عمل صغيرة لصالح أجهزة إنفاذ القانون والنيابة العامة في كل من بنما وغرينادا بشأن دور الفساد في الاتجار بالبشر.

٧٠- وواصل المكتب إعداد دليل بشأن تدابير مكافحة الفساد في السجون، سيوضع في صيغته النهائية بحلول نهاية عام ٢٠١٦. كما واصل المكتب تقديم الدعم لوحدة الرقابة التابعة لمنظومة المؤسسات الإصلاحية من أجل اتخاذ تدابير لمنع الفساد وكشفه والتحقيق فيه. ويخطط المكتب أيضاً لأنشطة متعلقة بمكافحة الفساد بالتعاون مع سلطات السجون في كابو فيردي والنيجر.

الشباب والتوعية والمجتمع المدني

٧١- واصل المكتب الترويج لانخراط المجتمع المدني ووسائل الإعلام والشباب في مبادرات مكافحة الفساد. فعلى الصعيد الإقليمي، استهل المكتب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أول حلقة عمل إقليمية في مجال مكافحة الفساد تُعقد لصالح منظمات المجتمع المدني في منطقة المحيط الهادئ بشأن إشراك المواطنين، والمساءلة الاجتماعية والتوعية بالاتفاقية وبخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وإلى جانب ذلك، نُظمت بالتعاون مع المنظمات الجامعة للمنظمات غير الحكومية حلقات عمل بشأن النزاهة في بالاو وتوفالو وتونغا وجزر سليمان وجزر مارشال وساموا وفانواتو وفيجي وكيريباتي وميكرونيزيا (ولايات-الموحدة) وناورو.

٧٢- وتدعيماً لقدرة المجتمع المدني على الإسهام في تنفيذ الاتفاقية واستعراض تنفيذها، قام المكتب والاتلاف المناصر للاتفاقية، وهو منظمة جامعة لأكثر من ٣٦٠ منظمة مجتمع مدني، بتدريب ٢٤٨ ممثلاً لمنظمات مجتمع مدني من ٩٦ بلداً. وعُقدت آخر حلقة عمل جامعة لجهات معنية متعددة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦ في مقر الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد في لاكسنبرغ، النمسا.

٧٣- وعمل المكتب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على نطاق واسع مع مجلس المحيط الهادئ لشؤون السكان والمجالس والمنظمات الشبابية القطرية على إذكاء الوعي بشأن الفساد. وعقب نجاح منتدى شباب المحيط الهادئ الأول لمكافحة الفساد، قام المشروع الإقليمي المشترك بين المكتب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن مكافحة الفساد في منطقة المحيط الهادئ بتعيين موظف مختص بشؤون الشباب في تلك المنطقة. ونُظمت للشباب في توفالو وتونغا وساموا وفانواتو وفيجي وكيريباتي حلقات عمل وأنشطة خاصة بالنزاهة، وأنشئت في تونغا وكيريباتي أفرقة شبابية ناشطة في مجال مكافحة الفساد.

٧٤- وفي آذار/مارس ٢٠١٦، ساعد المكتب المفوضية المستقلة لمكافحة الفساد في موريشيوس على تجريب نموذج محاكٍ لمؤتمر الدول الأطراف لصالح طلبة ٤٥ مدرسة ثانوية. وأفضى هذا الحدث إلى زيادة الوعي واعتماد نموذج لقرار صادر عن المؤتمر، قُدم في شكل ورقة غرفة اجتماعات إلى فريق استعراض التنفيذ في دورته السابعة (انظر الوثيقة CAC/COSP/IRG/2016/CRP.6).

٧٥- وفي شباط/فبراير ٢٠١٦، اشترك المكتب مع الرابطة النيجيرية لمكافحة الفساد في تنظيم حدث توعوي بشأن الاتفاقية ومشاريع قوانين مكافحة الفساد، حضره ٤٠ مشاركاً من وسائل الإعلام في النيجر. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٦، ساعد المكتب على اعتماد خطة استراتيجية لـ"خلية نوربرت زونغو للصحافة الاستقصائية في غرب أفريقيا" في اجتماع استضافته مبادرة المجتمع المفتوح لغرب أفريقيا في السنغال. ونظم المكتب أيضاً حلقة عمل لـ ٢١ صحفياً من منطقة المحيط الهادئ لإذكاء وعيهم بشأن الاتفاقية ودور وسائل الإعلام في مكافحة الفساد، أفضت إلى قيام المشاركين، عقب الحلقة، بإعداد ٣٠ شكلاً مختلفاً من التقارير الإعلامية المتعلقة بالفساد.

٧٦- وفي تموز/يوليه ٢٠١٦، تشارك المكتب مع محكمة الأخلاقيات الحكومية في السلفادور لتقديم سلسلة عروض إيضاحية لمسائل متعلقة بالأخلاقيات لصالح الموظفين العموميين وطلبة الجامعات، أثناء حملة للتوعية الأخلاقية عنوانها "تعزيز القيم لأجل البلد

الذي أريده". وقد شاهد هذه العروض ما يزيد على ١ ٥٠٠ موظف عمومي وطالب في كل أنحاء البلد.

٧٧- ومنذ عام ٢٠٠٩، يحتفل المكتب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي باليوم الدولي لمكافحة الفساد في ٩ كانون الأول/ديسمبر بتنظيم حملة مشتركة. وفي عام ٢٠١٥، شارك المكتب في أنشطة نُظمت بهذه المناسبة في ٢٠ بلداً، وقدم دعماً لها. وتلقى أكثر من ٨٠ مكتباً ميدانياً تابعاً للبرنامج والمكتب حزمة المواد الخاصة بالحملة، ويقدر عدد الأشخاص الذين وصلت إليهم الحملة من خلال الأنشطة المحلية بنحو ٢٠٠ مليون شخص.

٧٨- وواصل المكتب أداء دوره القيادي في المبادرة الأكاديمية لمكافحة الفساد، التي تهدف إلى تشجيع تدريس موضوع مكافحة الفساد وإجراء بحوث بشأن المسائل المتعلقة به. وقد أصبحت دورة المكتب الدراسية الجامعية النموذجية بشأن الاتفاقية، ذات النقاط الأكاديمية الثلاث، بما فيها المواد المرجعية، متاحة الآن باللغات الإسبانية والإنكليزية والصينية والعربية والفرنسية. وسوف تصبح الصيغة الروسية متاحة في عام ٢٠١٦. وهناك أكثر من ٤٠ مؤسسة تعليمية في مختلف أنحاء العالم تقدم هذه الدورة كلياً أو جزئياً. كما توفر المبادرة، عبر الإنترنت، ما يزيد على ١ ٨٠٠ مورد مرجعي مجاني، مثل مقالات أكاديمية وكتب ومنشورات ومواد تعليمية تتناول مجموعة واسعة من المواضيع والمسائل المتعلقة بمكافحة الفساد، على الموقع الشبكي لبوابة "تراك".

٧٩- وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، عقدت المبادرة الأكاديمية لمكافحة الفساد ندوة في موسكو، التقى فيها أكاديميون وخبراء لمناقشة ما يتيح تدرّس مكافحة الفساد من فرص وما يطرحه من تحديات. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٦، عقد المكتب اجتماعاً عالمياً للمبادرة في الدوحة لمناقشة طرائق مبتكرة لتدريس مكافحة الفساد. ونتيجة لهذين الاجتماعين أبدت عدة مؤسسات إضافية اهتماماً شديداً بتقديم تلك الدورة النموذجية. وعقب تنظيم اجتماعين إقليميين للمبادرة في عام ٢٠١٥، عُقد في بوركينا فاسو، في تموز/يوليه ٢٠١٦، اجتماع لغرب أفريقيا، ويُعزم عقد اجتماعين إقليميين آخرين لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة جنوب شرق آسيا في أواخر عام ٢٠١٦.

٨٠- واستناداً إلى أعمال المبادرة، سوف يوسع المكتب في السنتين القادمتين نطاق عمله المتعلق بالتوعية بشؤون مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة ضمن إطار مشروع عالمي بشأن "التعليم من أجل العدالة"، يتضمن عناصر تتعلق بالتعليم في المدارس الابتدائية والثانوية، وكذلك في الجامعات.

- ٨١- وواصل المكتب تعاونه الوثيق مع الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد، بوسائل منها إلقاء المحاضرات وتبادل الآراء بشأن المبادرات الأكاديمية. وفي بنما، ساند المكتب، من خلال الأكاديمية الإقليمية لمكافحة الفساد في أمريكا الوسطى والكاريبي، تقديم دورات للحصول على دبلوم دراسات عليا، مستوحاة من الدورة الدراسية النموذجية التي أعدتها المبادرة الأكاديمية لمكافحة الفساد. وإلى جانب ذلك، نظمت ١٣ دورة دراسية وحلقة عمل لـ ٤٢٩ مشاركاً من القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني.
- ٨٢- وفي أيار/مايو ٢٠١٦، قدم المكتب خدمات استشارية إلى المفوضية المستقلة لمكافحة الفساد في موريشيوس، دعماً لجهودها الجارية من أجل إنشاء منصة بحثية خاصة بمكافحة الفساد لصالح الدول النامية الجزرية الصغيرة.
- ٨٣- واستناداً إلى النجاح الذي حققه المؤتمر العالمي الأول المعني بالإصلاحات في مجال مكافحة المخدرات، المعقود في آب/أغسطس ٢٠١٥، اشترك المكتب مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وموريشيوس في تنظيم مؤتمر ثان عقد في موريشيوس في آب/أغسطس ٢٠١٦ لتناول مسألة منع الفساد في الاشتراء الحكومي.

واو- المساعدة على التعاون الدولي في المسائل الجنائية المتصلة بمكافحة الفساد

- ٨٤- واصل المكتب الاحتفاظ بقائمة للسلطات المركزية المعيّنة المسؤولة عن طلبات المساعدة القانونية المتبادلة، وفقاً للفقرة ١٣ من المادة ٤٦ من الاتفاقية، تحتوي حالياً على بيانات اتصال تخص ١٥١ سلطة.
- ٨٥- وواصل المكتب تعاونه الوثيق مع الرابطة الدولية لأجهزة مكافحة الفساد، بما فيه المشاركة في مؤتمرها واجتماعها العام السنوي التاسع، الذي عقد في تيانجين، الصين، في أيار/مايو ٢٠١٦. وفي الوثيقة الختامية للمؤتمر، "إعلان تيانجين"، دعيت الدول الأطراف، ضمن جملة أمور، إلى الاسترشاد بالاتفاقية عند إنشاء هيئات مكافحة الفساد أو إصلاح الولاية المسندة إليها.
- ٨٦- واستمر المكتب في دعم رابطات إقليمية لسلطات مكافحة الفساد وشبكات إقليمية لأجهزة مكافحة الفساد، مثل الرابطة الأفريقية لسلطات مكافحة الفساد ورابطة سلطات مكافحة الفساد في شرق أفريقيا وشبكة المؤسسات الوطنية لمكافحة الفساد في غرب أفريقيا. وقد أنشأت الشبكة، بدعم من المكتب، أمانة دائمة لها في السنغال تعقد اجتماعات سنوية، كما أنشأت في نيجيريا أكاديمية لتدريب الموظفين المعنيين بمكافحة الفساد في المنطقة.

ونظمت الأكاديمية أول برنامج تدريبي لمدة أسبوعين في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. وفي جنوب شرق آسيا، شارك المكتب في الاجتماع السنوي لأجهزة مكافحة الفساد التي هي أعضاء في رابطة الأحزاب المناهضة للفساد في جنوب شرق آسيا.

٨٧- وعمل المكتب أيضاً مع منظمات إقليمية أخرى على تعزيز جهود مكافحة الفساد. فقد ساعد المكتب الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي (السادك) على إنشاء لجنتها المعنية بمكافحة الفساد. وعُقد في بوتسوانا في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ اجتماعان لمناقشة أوجه التكامل بين الاتفاقية وبروتوكول السادك الخاص بمكافحة الفساد. كما عمل المكتب مع المركز الأفريقي لمكافحة الفساد التابع للكومنولث على إنشاء مكتبة لإجراءات التشغيل الاعتيادية التي تتبعها سلطات مكافحة الفساد في البلدان الأفريقية التابعة للكومنولث. وإلى جانب ذلك، قدم المكتب دعماً للاجتماع التأسيسي لشبكة المؤسسات الوطنية لمكافحة الفساد في وسط أفريقيا، الذي عقد في غابون في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥.

٨٨- وشارك المكتب في الاجتماع التخصصي الثالث للوزراء والسلطات الرفيعة المستوى في جماعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي بشأن منع الفساد ومكافحته، الذي عُقد في بنما في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، وأسهم في صياغة إعلان بنما، الذي التزمت فيه الدول بتدعيم الشفافية والمساءلة ومشاركة المواطنين، وكذلك بزيادة التعاون الإقليمي. وفي آذار/مارس ٢٠١٦، شارك المكتب في الاجتماع الثاني لرابطة مفوضيات تعزيز النزاهة وهيئات مكافحة الفساد في بلدان الكاريبي الأعضاء في الكومنولث، الذي عُقد في ترينيداد وتوباغو لمناقشة تحديات تعزيز النزاهة ووضع حلول مصوغة خصيصاً للحزب الصغيرة. ونتيجة لهذه الجهود، شرع عدد من بلدان المنطقة في إجراء تحقيقات مشتركة بشأن قضايا الفساد.

الجرائم المتعلقة بالحياة البرية والجرائم البيئية

٨٩- طلبت لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية، في قرارها ١/٢٣، إلى الدول الأعضاء أن تستفيد استفادة كاملة من أحكام التعاون الدولي الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية واتفاقية مكافحة الفساد لمنع الاتجار بالمنتجات الحرجية ومكافحته. وتماشياً مع ذلك القرار، يجري بذل جهود لإدماج مكافحة الفساد في صُلب البرنامج العالمي لمكافحة الجرائم المتعلقة بالحياة البرية والغابات، التابع للمكتب، من أجل استبانة مخاطر الفساد والتصدي لها.

٩٠- وعلى الصعيد العالمي، شارك المكتب في حدث معني بالتجارة غير المشروعة في الأحياء البرية وصلة تلك التجارة بالفساد، نظمتها وزارة الخارجية والكونغرس ووزارة البيئة والأغذية والشؤون الريفية بالمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية على هامش قمة مكافحة الفساد، التي عقدت في لندن في أيار/مايو ٢٠١٦. وشارك المكتب أيضاً في مؤتمر رفيع المستوى، عُقد في هولندا في آذار/مارس ٢٠١٦ تحت عنوان "إنقاذ الحياة البرية: الآن أوان العمل، وإلا انتهت اللعبة"، وكان يهدف إلى إقامة شراكات ومشاريع جديدة. وعلاوة على ذلك، شارك المكتب في مائدة نقاش مستديرة بشأن الفساد والحفاظ على البيئة، عُقدت في المملكة المتحدة في شباط/فبراير ٢٠١٦ ونظمها فرع مؤسسة الشفافية الدولية بالمملكة المتحدة وفرع الصندوق العالمي للحياة البرية بالمملكة المتحدة وجامعة كنت، من أجل الاستفادة من الدروس المستخلصة من سائر مجالات منع الفساد.

٩١- وفي أيار/مايو ٢٠١٦، سهّل المكتب عقد اجتماع في بوتسوانا لمناقشة إنشاء شبكة أفريقية لتحليل الجنائي الاستدلالي الخاص بالحياة البرية. وحضر الاجتماع ممثلون عن حكومات أنغولا وبوتسوانا وزامبيا وزمبابوي وغابون وملاوي.

٩٢- وبناء على طلب دائرة الحياة البرية في كينيا، ساعد المكتب على بناء هياكل تهدف إلى منع الفساد داخل تلك الدائرة. ومن العوامل التي دعمت أيضاً مجمل المعلومات الاستخباراتية المتعلقة بالحياة البرية وضع استراتيجية مؤسسية لمنع الفساد محددة الأولويات والأهداف. وأفضت هذه التغييرات التنظيمية إلى الحد من فرص الفساد المباشرة، وأسهمت في تعزيز إمكانية تحقيق الهدف الأبعد أجلاً المتمثل في بناء ثقافة تتسم بالنزاهة، وهذا أمر أساسي للنجاح في إدارة موارد الحياة البرية في كينيا. ويجري الإعداد لمزيد من الإصلاحات الأساسية فيما يتعلق بتزويد الدائرة بالموظفين اللازمين.

٩٣- وواصل المكتب مساعدته لدائرة الحياة البرية في كينيا على تحديث استراتيجيتها الخاصة بمنع الفساد ومُدَوَّنَتَيْهَا الخاصتين بالقواعد الأخلاقية وقواعد السلوك. وسوف يوظف بأعمال مماثلة في تنزانيا وموزامبيق في عام ٢٠١٦. وفي آذار/مارس ٢٠١٦، وفر المكتب أيضاً لموظفي السلطتين المعنيتين بالجباية والحياة البرية في أوغندا تدريباً على منع الفساد.

٩٤- واشترك المكتب مع الولايات المتحدة في توفير التدريب لأعضاء النيابة العامة المعنيين بجرائم الحياة البرية في أنغولا وبوتسوانا وزامبيا وملاوي وموزامبيق وناميبيا بشأن جمع الأدلة اللازمة لملاحقة قضايا الفساد وغسل الأموال المقترنة بجرائم الحياة البرية. كما اشترك المكتب في استضافة وإدارة حدث رفيع المستوى بشأن "الفساد كعامل ميسر للانتجار غير

المشروع بالأحياء البرية وقنصها غير المشروع: دور القطاع الخاص في مكافحة قتل الأحياء البرية والاتجار بها بصورة غير مشروعة"، نُظِّم على هامش اجتماع لمبادرة اتفاق الأمم المتحدة العالمي لصالح القطاع الخاص، عُقد في كينيا في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

٩٥- وفي أمريكا اللاتينية والكاريبسي، قدم المكتب عرضاً إيضاحياً حول أثر الفساد في الجرائم البيئية وجرائم غسل الأموال أثناء الاجتماع السنوي لشبكة أمريكا اللاتينية لأعضاء النيابة العامة المعنيين بالبيئة، الذي عقد في بنما في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥. وشارك المكتب في الاجتماع الإقليمي السنوي للشبكة المعنية بالامتثال للإطار القانوني المتعلق بالحياة البرية وتنفيذه، الذي عقد في بنما في كانون الثاني/يناير ٢٠١٦، كما دعم دورتين تدريبيتين للقضاة وأعضاء النيابة العامة بشأن أثر الفساد في الاتجار غير المشروع بالأحياء البرية والأخشاب، عُقدتا في كوستاريكا في شباط/فبراير ٢٠١٦ وفي السلفادور في تموز/يوليه ٢٠١٦. وإلى جانب ذلك، عُقدت في غرينادا، في تموز/يوليه ٢٠١٦، حلقة عمل صغيرة لصالح أجهزة إنفاذ القانون والنيابة العامة.

٩٦- وفي جنوب شرق آسيا، واصل المكتب تركيزه على الصلات بين الجرائم البيئية والفساد، واستحدث أدوات منها قائمة مرجعية لتقييم مخاطر الفساد في صناعة قطع الأخشاب. كما نظم المكتب، بالتعاون مع المفوضية الماليزية لمكافحة الفساد، حلقة دراسية لمناقشة ما يطرحه الفساد والجرائم البيئية من تحديات، ولاستبانة التدابير المضادة الفعالة. وشارك المكتب أيضاً في اجتماع المائدة المستديرة الوطني بشأن الفساد والجرائم البيئية، الذي عقد في ماليزيا في نيسان/أبريل ٢٠١٦، والذي وضعت أثناءه خارطة طريق للتصدي للفساد المرتبط بالجرائم البيئية.

زاي- المساعدة المتعلقة باسترداد الموجودات

٩٧- قدّم المكتب مساعدة للمؤسسات الوطنية من أجل تدعيم قدراتها في مجال تعقب عائدات الفساد وتجميدها ومصادرتها وإعادةها. وجرى القيام بهذا العمل في المقام الأول في سياق مبادرة استرداد الموجودات المسروقة (ستار)، المشتركة بين المكتب والبنك الدولي. وقد عُرض على الفريق العامل المعني باسترداد الموجودات، في دورته العاشرة، تقرير مرحلي محدّث عن تنفيذ الولايات المسندة إلى الفريق العامل، يتضمن معلومات مفصلة عن أعمال المكتب ومبادرة "ستار" (انظر الوثيقة CAC/COSP/WG.2/2016/3).

٩٨- وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥، تولى المكتب خدمة المؤتمر السادس للشبكة العالمية لجهات الوصل المعنية باسترداد الموجودات، الذي استضافته الهند وحضره مندوبون من ٤٠ بلداً.

٩٩- وينشط المكتب، من خلال مبادرة "ستار"، في دعم عدد من الشبكات الإقليمية المعنية باسترداد الموجودات، مثل شبكة الجنوب الأفريقي المشتركة بين الوكالات لاسترداد الموجودات وشبكة غرب أفريقيا المشتركة بين الوكالات لاسترداد الموجودات والشبكة المشتركة بين الوكالات لاسترداد الموجودات التابعة لفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية المتعلقة بغسل الأموال في أمريكا اللاتينية وشبكة آسيا والمحيط الهادئ المشتركة بين الوكالات لاسترداد الموجودات وشبكة شرق أفريقيا المشتركة بين الوكالات لاسترداد الموجودات. ونظم المكتب حلقات عمل لخبراء بشأن استرداد الموجودات. وينشط المكتب أيضاً في إقامة شراكات مع الهيئات الإقليمية المشابهة لفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية.

١٠٠- وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، شارك المكتب، من خلال مبادرة "ستار"، في الدورة الرابعة للمنتدى العربي لاسترداد الموجودات، التي استضافتها تونس. وانخرط المشاركون في ما يزيد على ٤٠ مشاوراً ثنائية بشأن قضايا معينة، وكذلك في مناقشات تقنية بشأن تدليل العقبات أمام الاسترداد الفعلي للموجودات المسروقة وإعادةها إلى أصحابها. ودعمت مبادرة "ستار" كذلك حلقة العمل التاسعة للممارسين بشأن استعادة الموجودات غير المشروعة من كبار المسؤولين والمقرنين منهم، التي عُقدت في سويسرا وأفضت إلى وضع دليل بشأن تنفيذ خمسة من المبادئ التوجيهية العشرة المتعلقة بالاسترداد الناجع للموجودات.

١٠١- وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، نظمت مبادرة "ستار" حلقة عمل حول الاستخبارات المفتوحة المصدر لأعضاء الفريق المشترك بين الوكالات لاسترداد الموجودات في بوليفيا. وعقب هذه الحلقة، شرعت وزارة الشفافية المؤسسية ومبادرة "ستار" في توزيع دليل بشأن كيفية إعداد طلبات المساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية المتعلقة بالفساد. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٦، نظمت مبادرة "ستار" حلقة عمل بشأن الإعلان عن الموجودات في دولة بوليفيا المتعددة القوميات من أجل تحسين استمارة الإعلان عن الموجودات، المستخدمة في البلد، ومناقشة تعديلات على نظام الإعلان.

١٠٢- وفي شباط/فبراير ٢٠١٦، عقدت مبادرة "ستار" حلقة عمل بشأن بناء القدرات في بوتسوانا، لمساعدة مديرية مكافحة الفساد والجريمة الاقتصادية وسائر الجهات المعنية على وضع خطة عمل متوسطة الأمد لتنفيذ قانون البلد المتعلق بعائدات الجريمة وأدواتها لعام ٢٠١٤.

١٠٣- وثمة منتدى عالمي بشأن استرداد الموجودات سيعقد في عام ٢٠١٧ وتستضيفه المملكة المتحدة والولايات المتحدة بدعم من مبادرة "ستار". ومن أوائل البلدان التي تلتزم المضي قدماً في استرداد الموجودات التي ستناقش في المنتدى أوكرانيا وتونس وسري لانكا ونيجيريا.

حاء- الاستناد إلى شواهد علمية في تقييم أنماط الفساد وطرائقه

١٠٤- واصل المكتب تقديم الدعم للدول الأطراف في مجالي جمع البيانات ووضع المؤشرات الإحصائية لتوفير مقاييس مرجعية لتقييم الفساد، وكذلك في مجال الاضطلاع بأعمال بحثية وتحليلية لزيادة المعارف عن الفساد ولدعم اتخاذ قرارات معيارية وسياساتية وعملياتية تستند إلى شواهد علمية.

١٠٥- وواصل فرع الأبحاث وتحليل الاتجاهات، التابع للمكتب، دعمه لمكتب الإحصاءات الوطني النيجيري في إعداد دراسة استقصائية واسعة النطاق عن حالات الفساد التي شهدتها الناس. ويجري الاضطلاع بهذه الدراسة بدعم ومشاركة من مجموعة كبيرة من الجهات المعنية، ويتوقع صدور التقرير التحليلي في أوائل عام ٢٠١٧.

خامساً- مسائل المساعدة التقنية التي تتطلب مزيداً من النظر

١٠٦- شُدّد أثناء اجتماعات فريق استعراض التنفيذ ومؤتمر الدول الأطراف على أن لتقديم المساعدة التقنية لتلبية الاحتياجات المستبانة منها أهمية محورية لنجاح تنفيذ الاتفاقية على نحو متسق.

١٠٧- ويجب أن تكون عملية استعراض التنفيذ، وكذلك عملية تحديد إجراءات المتابعة الرامية إلى تنفيذ الاتفاقية تنفيذاً تاماً، مقودة ومملوكة من البلدان ومنطلقاً من أولوياتها الوطنية؛ وأن تكون جامعة وشاملة وتشارك فيها جميع الجهات الفاعلة على نحو منهجي؛ وأن تكون منسقة قطرياً.

١٠٨- وينبغي أن تتاح أثناء عملية الاستعراض مساعدة تقنية قصيرة الأمد وملائمة للحاجة ومحددة الهدف، وأن تقدم كاستجابة أولية للاحتياجات المستبانة أثناء الاستعراضات القطرية. ويمكن أن تتخذ تلك المساعدة على الصعيد الإقليمي شكل حلقات عمل تدريبية إقليمية أو عمليات تبادل للممارسات الجيدة. ومن الضروري توفير موارد خارجة عن الميزانية لتنفيذ تلك الحلقات من أجل تعزيز الأثر الناتج عن عمل الآلية وكذلك تعزيز التعاون الإقليمي والدولي.

١٠٩- وكثيراً ما تتطلب الاحتياجات المستبانة في الاستعراضات القطرية مساعدة أقوى متعددة السنوات، تشتمل على عناصر تشريعية وسياساتية ومشورة تقنية. وفي هذه الحالات، يلزم اتباع نهج استراتيجي ضمناً لأن يأخذ مقدمو المساعدة نواتج الاستعراضات في اعتبارهم مستقبلاً، إمّا لبرمجة مساعدة تقنية جديدة وإمّا لإدماج تلك النواتج في البرامج الجارية. وتحقيقاً لهذه الغاية، ييسر المكتب إجراء حوار بين السلطات الوطنية والشركاء الإنمائيين المعنيين لكي يلتزم دعماً للبرنامج دون أن يفرض نفسه كوكالة منفذة.

١١٠- وثمة حاجة إلى تضييق الهوة المتنامية بين ازدياد الطلب على الخدمات التي يقدمها المكتب وقدرة المكتب على تقديم ذلك الدعم وتلبية توقعات الدول الأطراف. إذ إن تفضيل عموم الدول الأطراف وسائر الجهات المانحة تقديم تبرعات خارجة عن الميزانية مخصصة لأغراض محددة تحديداً صارماً ولمدة قصيرة نسبياً يحد من قدرة المكتب على تلبية الاحتياجات المستبانة على نحو واف. ولعل فريق استعراض التنفيذ يود الإقرار بازدياد عدد طلبات المساعدة التقنية المتعلقة بتنفيذ الاتفاقية وأن يحيط علماً بأن هذا الازدياد يرجح أن يستمر أثناء الدورة الاستعراضية الثانية لآلية استعراض التنفيذ. ولعل الفريق يود أن يدعو الدول الأطراف وسائر الجهات المانحة إلى إعادة تأكيد التزامها بمنع الفساد وكشفه والتحقيق فيه، من خلال تقديم تلك الموارد المالية، وخصوصاً في شكل تبرعات متعددة السنوات ومرنة التخصيص من خارج الميزانية.

١١١- ولعل فريق استعراض التنفيذ يود أيضاً أن يوصي الدول الأطراف بزيادة جهودها الرامية إلى تقديم مساعدة مباشرة و/أو تمويل مباشر للشركاء الإنمائيين من أجل تلبية احتياجات المساعدة التقنية المستبانة في سياق آلية استعراض التنفيذ.